



اتفاق التكامل النقدي: دراسه في تجربه مجلس التعاون

دول الخليج العربي

د. عبد الله فاضل الحيالي

## مدرس - قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية/

مركز الدراسات الإقليمية - جامعة الموصل

مستخلص البحث

إن تشابه الاقتصادات الخليجية العربية بنيوبيا، وتتباين سياساتها الاقتصادية والمالية والنقديّة، وما تشكّله من منطقة عمله متنّى، يحتم ضرورة تبنيها سياسة أسعار صرف تابته بين عملاتها، كما إن إنشاء عمله موحدة لها ما يسوغها من أسباب اقتصاديّة وجيهة، كونها توفر عمله فويه وتابته، تتحمّلها مكانه بين العملات القياديّة العالميّة، ما يعزل الارصدة الماليّة في الخارج عن انخفاض فريم العملات الاجنبيّة المعتمدة. مع توكيّد أهميّة التخلّي عن رابط الدولار بوصفه متّبّع مشترك للعمله الموحدة، وإستبداله بسلّه من العملات القائمه على رقم فياسي مرجع بإستيرادات دول المجلس من دول العملات التي تولّف هذه [[]]. كما تعدّ العمله الأوروبيّة الموحدة (اليورو) بدلاً يتبعي اخده في الحسابان عند اي تحليل مستقبلي للترتيبات المناسبة لنظام سعر صرف العمله الموحدة.

## المقدمة

يبين تحليل الاقتصاد الدولي ان مطلع ستينيات القرن العشرين قد شهد ولادة نظرية التكامل الاقتصادي، وكان رائدّها " في مؤلفه دائع الصيت "نظرية التكامل الاقتصادي" ، وينصب فحوى هذه النظرية على سعي مجموعة من الدول التي غالباً ما تكون ضمن نطاق إقليمي محدد، نحو إقامة تكتل اقتصادي من شأنه ان يزيل تدريجياً العوائق التي تحول دون الحركة الحرة لعوامل الإنتاج والسلع والخدمات بما يؤدي ذلك الى



حصول تساوي نسبي في التكاليف والاسعار وتوزيع الدخل والرفاهية الاقتصادية بين الدول الاعضاء في التجمع الإقليمي، وصولاً إلى قيام الاتحاد الاقتصادي الكامل إزاء العالم الخارجي، والذي يتوج في مراحل متقدمة بالوحدة السياسية الناجزة.

ويتمثل التكامل الاقتصادي بحسب منظور "بكونه" حالة، عملية لأنه يتضمن جميع تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الساعية للتكامل، ولكونه حالة، فإنه يشير إلى إلغاء مختلف صور التمييز بين الاقتصادات المحلية<sup>(1)</sup>.

ويعد التكامل النقدي مدخلاً رحباً لتحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية للدول المنضوية تحت لوائه. إذ يجري تكامل اسوق عوامل الإنتاج والسلع والخدمات، وتحسين عملية تخصيص الاذخارات والاستثمارات في ظل السوق الموسعة بفعل إزالة القيود على حركة العمل ورأس المال، وازدياد المنافسة في القطاع المالي، الامر الذي ينجم عنه انخفاض في تكاليف راس المال، وزيادة في العوائد الحقيقة للمتأخرین، وتوافر فرص تحوط اكثراً ضد المخاطر. ويتحقق التكامل النقدي جملة منافع تترتب على إطلاق العملة الموحدة لعل في مقدمتها استخدام معيار موحد للنقد ، وكفاءة عالية من جراء استخدام تلك العملة بوصفها وسيلة حساب، وخزين قيمة، ناهيك عن التوفير في تكاليف المعاملات في مضمون التجارة الدولية، وإزالة مخاطر تقلبات سعر الصرف<sup>(2)</sup>.

ومنذ بوادر تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يأتي الاهتمام بالتكامل النقدي وإيجاد عملة موحدة، إذ نصت المادة (22) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة إلى "سعى الدول الاعضاء لتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية. ودعم التعاون بين مؤسسات النقد و(البنوك)



المركزية لديها، ما في ذلك إنشاء عملة موحدة لدعم تكاملها الاقتصادي المنشود<sup>(3)</sup>.

إن إقامة التكامل النقدي، وإطلاق العملة الموحدة بين دول المجلس، يعد تتوسعاً لما تم انجازه من مراحل التكامل الاقتصادي المتمنىة بمنطقة التجارة الحرة، والاتحاد الكمكي، والسوق الخليجية الموحدة، وما يترتب عليه من اثارٍ اقتصادية تشمل مختلف القطاعات لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات. وستغدو اثاره بشكل اشمل في قطاع الخدمات المالية الذي سيشهد نمواً مطرداً. ويفضي التعامل بعملة موحدة الى تطوير الاسواق المالية والمصرفية وبخاصة سوق السندات، وتطوير سوق الاسهم من حيث الحجم والعمق والسيولة. فضلاً عن تأسيس كيانات صناعية وتتجارية تأخذ في حسابها سوقاً اوسع من اسواقها المحلية. كذلك يتسع المؤسسات الخليجية على الاندماج والإفادة من وفورات الحجم الكبير، ينعكس على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وهذه تشكل مقدمات تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية إلى دول المجلس<sup>(4)</sup> وإذا ما توافرت الإرادة الاقتصادية والسياسية، واحس المواطن في ايّة دولة من دول المجلس، ان الفرص المتاحة له في دولته هي نفسها المتاحة له في باقي دول المجلس، فان التكامل النقدي والاقتصادي سيغدو امراً واقعاً لا محالة<sup>(5)</sup>.

**مشكله البحث:** - ترно دول المجلس إلى إصدار عملة خليجية موحدة في باكورة عام 2010، ويعد ذلك خطوة جريئة من نوعها على مستوى الوطن العربي في التاريخ المعاصر. وتاتي هذه الخطوة الجادة نتاجاً عملياً لقرارات القمة الخليجية التي عقدت في مسقط عام 2001 التي وكمت أهمية القيام بنقلة نوعية في مسار عمل التكامل الاقتصادي بعد مضي نحو اكثر من عشرين عاماً (عند انعقاد قمة مسقط) على إنشاء مجلس التعاون،



وتواضع الانجازات الاقتصادية مقارنة بما كان مامولاً، ناهيك عن بروز مشكلات سياسية واقتصادية تعمل مجتمعة على الحؤول دون تحقيق هدف إطلاق العملة الموحدة في موعدها المقرر في مطلع عام 2010.

### **هدف البحث**

هدف البحث إلى رصد إمكانات التكامل النقدي بين دول المجلس كونها تشكل منطقة عملة مترى أو قاب فوسين منها. وان فيام التكامل النقدي والاقتصادي يَعِد امراً مسوغاً تماماً، نظراً لما يتوافر في هذه الدول من مقومات التكامل من حيث تشابه الاقتصادات الخليجية بنسبتها، وبخاصة اعتمادها الشديد على الصادرات النفطية، فضلاً عن تماثل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاستثمارية، وما تتمتع به من وزن نوعي وفعال في ميدان الاقتصاد والمال والنقد والتجارة والاستثمار على صعيد الاقتصاد الدولي.

### **نطاق البحث**

يأتي اختيار تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفها تجربة رائدة في مضمار التكتلات الإقليمية العربية والدولية نظراً لما تشكله دول المجلس من قوة اقتصادية ومالية يعتد بها على صعيد الاقتصاد الدولي، وصل الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس السنت نحو تريليون دولار، ومتوسط دخل الفرد الى نحو اكتر من (37) الف دولار في عام 2008. في حين يبلغ عدد السكان، بمن فيهم المقيمين من العرب والاجانب نحو اكتر من (37) مليون نسمة، ويشكل العمال العرب والاجانب نحو ثلاثة اربع حجم القوة العاملة<sup>(6)</sup>. وتملك دول المجلس نحو (45%) من احتياطي النفط العالمي، ونحو (17%) من احتياطي الغاز العالمي. وتشكل الصادرات النفطية لدول المجلس المصدر الرئيس



لإيرادات الحكومية، إذ بلغت نحو (76%) موزعة على (92%) من تكمل الإيرادات في الكويت، و(81%) في السعودية، و(77%) في عمان، و(76%) في الإمارات، و(74%) في البحرين، و(56%) في قطر، ناهيك عن إيرادات ضخمة تحصل عليها من إيراداتها من الغاز الطبيعي<sup>(7)</sup>.

### فرضيه البحث

يتطلب التكامل النقدي، وما يترتب عليه من إصدار عملة موحدة تنسيقاً تماماً في السياسات النقدية والمالية بما يكفل تحقيق تناغم عالٍ في معايير التقارب الاقتصادي المستدام في الجانب النقدي ويتمثل بمعدلات الفائدة، ومعدلات التضخم، ومدى كفاية الاحتياطيات السلطنة النقديه من النقد الأجنبي، وفي الجانب المالي ويتمثل بنسبة العجز السنوي في مالية الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

### منهجية البحث

يتبع البحث المنهج الوصفي والتحليلي. وبغية الوصول إلى ذلك جرى تقسيم البحث إلى أربعة مباحث.

يتناول المبحث الأول التعريف بالتكامل النقدي ونظرية منطقة العملة المتنى، أما المبحث الثاني فينصب على إنشاء منطقة العملة المتنى ومحدداتها لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجرى تخصيص المبحث الثالث لدراسة اسلوب التكامل النقدي وصيغته وتوحيد نظام سعر صرف العملة المتنى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويهتم المبحث الرابع باستشراف افاق التكامل النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترنات التي تمكن الباحث من الخلوص إليها.



**المبحث الاول: التعريف بالتكامل النقدي ونظريه منطقه العمله المتلى  
اولا: حول مفهومي التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي والعلاقة**

لعل في قراءة المفاهيم النظرية للتكامل الاقتصادي والتكامل النقدي ما يفيينا الى حد كبير على إدراك طبيعة العلاقة بينهما. وفي هذا السياق يرى "فرايتس ماكلوب" ان انتقال العمل ورأس المال والسلع بلا فيود يشكل شرطاً ضرورياً لايّة مجموعة من الدول الساعية الى التكامل الاقتصادي، بيد ان حرية السفر والهجرة، وحرية حركة رؤوس الاموال، وحرية التجارة بهذا المعنى، ليست شرطاً كافياً لتحقيق التكامل الاقتصادي الناجز، الذي يتطلب كذلك إقامة المؤسسات، وإتباع السياسات المشتركة لضمان الاستخدام الكامل لجميع إمكانات الكفاءة الاقتصادية ذات العلاقة بتقسيم العمل. ويبدو ذلك جلياً، إذا ما نظرنا الى الواقع، سنجده ان من الصعوبة تفنيد حجة "فرايتس ماكلوب" من ان التجارة تتطلب المدفوّعات، وان حركة رؤوس الاموال تتطلب تهيئة الفرص للحصول على الاجور والقيام بتحويلها. ومن هنا، فان قيام نظام يسمح بإجراءات المدفوّعات الدولية، وعمليات الصرف الاجنبي بلا رقابة يعبر عنها باختصار بالتكامل النقدي، الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من نظام كامل للتكامل الاقتصادي<sup>(8)</sup>.

وفي ضوء منظور "فرايتس ماكلوب" فإن جوهر التكامل النقدي يتمثل بمجموع الترتيبات ((الإجراءات والسياسات والعمليات) التي تيسّر المعاملات النقية وتسهّلها لجميع الأفراد ولكل المقاصد بين الدول الاعضاء في التكامل<sup>(9)</sup>. وان انجم طريقة لتحقيق ذلك هو إحلال موحدة بدلاً من العملات المحلية المنفصلة. ويتفق "فرايتس ماكلوب" اغلب الاقتصاديين في تعريفه للتكامل النقدي الذي يقوم على إنساء موحدة. ويترتب على قيام التكامل النقدي نتائجتان مهمتان، الاولى



في انه ما دامت إدارة اية عملة لابد وان يكون طرف ما مسؤولاً لذلك فان قيام التكامل النقدي يستتبعه بالضرورة إنشاء سلطة نقدية مركزية، وعادةً ما تتخذ شكل مصرف مرکزي. اما النتيجة الثانية، في انه ما زالت الرقابة على الصرف تتضمن فرض قيود على حق التحويل من عملة الى اخرى، لذلك فانه لا يمكن ان تكون هناك رقابة على الصرف في داخل منطقة موحدة نقدياً<sup>(10)</sup>.

ويترتب على هاتين النتيجتين مضامين سياسية عميقة، إذ يتم التنازل عن وظيفتان مهمتان من وظائف الحكومة المستقلة هما السياسة النقدية، والرقابة على سعر الصرف، لصالح السلطة النقدية المركزية للدول المنضوية تحت لواء التكامل النقدي. زد على ذلك ان الاخير يستلزم تكاملاً في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ابتداء، وإنشاء تجميع pooling مشترك لاحتياطيات الصرف الاجنبي، وموازنة موحدة، وينجم عن ذلك، منح السلطة التنفيذية صلاحيات اقتصادية وسياسية، وهو امر يشير الى ان التكامل الاقتصادي والنقدی لا يمكن ان يتحقق من دون ان يكون لدى الدول الاعضاء في مشروع التكامل النقدي التزاماً قوياً باتجاه الوحدة السياسية<sup>(11)</sup>.

ولقد اهتمت دراسات عدة دارت حول التكامل النقدي بالحديث عن تغيرات اقل اهمية من عملية إنشاء عملة موحدة، تتعلق باي شكل من اشكال العمل النقدي المشترك الذي يضم مجموعة الدول التي تمتلك عملات مختلفة على انه تكامل نقدي جزئي، وبحسب منظور "فرايبتس ماكلوب" تتمثل تلك الاشكال الاتي: اتحاد المدفوعات Payment Union، وتنسيق اسعار الصرف Exchange Rate Coordination، وتجميع الاحتياطي Reserve Pooling، وتكامل سوق راس المال Capital Market، والعملة الموازية Parallel Currency، والسياسات المشتركة Integration.



تجاه التدفقات الخارجية لرأس المال Common Policies Toward External Capital Flows<sup>(12)</sup>, والتسيير النقدي Monetary Coordination.

ولا يتضمن اي شكل منها نقل حاسم للسيادة النقدية, في حين انها قد تذهب شوطاً بعيداً في تعزيز التكامل النقدي.

من حاصل ما تقدم انفاً, يتبيّن لنا ان الحد الادنى لمفهوم التكامل النقدي يتمثل بغياب القيود على جميع المعاملات النقدية قصيرة وطويلة الامد.

اما الحد الاقصى لذلك فهو التوحيد النقدي Monetary Unification, تبني عملة موحدة (Uniform Currency), وما بين هدين الحدين يمكن تنسيق السياسات النقدية المحلية<sup>(13)</sup>.

و حول العلاقة بين مفهومي التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي, يواجه الباحث لدى دراسته لتجارب التكامل النقدي والاقتصادي تساؤلاً مهماً فحواه ايهما يسبق الآخر في ميدان التطبيق. وفي هذا السياق يرى بعض الاقتصاديين انه يصعب تحقيق تكامل اقتصادي كامل من دون قيام تكامل نقدي كامل, بمعنى ان الاخير, يعد مدخلاً ضرورياً للولوج إلى ميدان التكامل الاقتصادي, ويسوق مریدو هذا الرأي تجربة الاتحاد النقدي لغرب افريقيا بوصفها شاهداً يرکنون إليه, إذ شهدت هذه التجربة تكاملاً نقدياً كاملاً منذ عام 1955, من دون ان يسبقها تكاملاً اقتصادياً كاملاً<sup>(14)</sup>. إن فحوى هذه الفكرة يقوم على اساس ان تحقيق التكامل النقدي يحدث نوعاً من الحركة (الдинامية) المشتركة التي تعجل عملية التكامل الاقتصادي<sup>(15)</sup>. وارتباطاً بما تقدم ذكره تواً, فإنه لا جدوى من قيام التكامل النقدي, إذا لم يقم قدر ما من التكامل الاقتصادي, وإلا ظل التكامل النقدي معلقاً في الهواء<sup>(16)</sup>. وبال مقابل, ثمة من ينحو منحى مغايراً مراده ان التكامل الاقتصادي, ينبغي ان يسبق التكامل النقدي. فالتكامل النقدي هنا يدعم تحرير التجارة الخارجية, وتحرير حركة عوامل الإنتاج بين الدول



الاعضاء<sup>(17)</sup>. وتدرج تجربة الاتحاد الأوروبي بوصفها رائدة في هذا الميدان، ومعززة لمريدي هذا الرأي. في حين يرى فريق ثالث من الاقتصاديين ان العلاقة بين التكامل النقدي والتكامل الاقتصادي جد وثيقة، ويجب عدم الاخذ بايٍ منهما بمعزل عن الآخر، بل ينبغي النظر إليهما بوصفهما عمليتين مساندتين بعضهما البعض الآخر، بمعنى ان العلاقة بينهما متبادلة. وليس لايٍ منها ان يقوم بشكل كامل من دون الآخر، يجب ان يسيرا معاً بشكل متلازم ولا يمكن لاحدهما ان يتخلّف زماناً طويلاً عن الآخر، وعندما يزداد رخم جهد التكامل النقدي، يكون مقرورنا بتطور عملية التكامل الاقتصادي، وعليه يشد كل منها ازر الآخر حتى يتحقق في نهاية المطاف تكامل اقتصادي ونقدي ناجز<sup>(18)</sup>.

#### تانيا: نظريه التكامل النقدي: نظريه منطقة العملة المتلى:

يمكن عد منطقة العملة المتلى Optimum Currency Area الاساس الذي استندت عليه نظرية التكامل النقدي. وتمه استراتيجيات لقيامها تتمثل بالنقاط الآتية:<sup>(19)</sup>

1. حرية حركة كاملة لعوامل الإنتاج بين دول المنطقة، وعدم قدرتها خارج نطاقها.
2. قابلية تامة لعملات دول المنطقة للتحويل بعضها تجاه الآخر.
3. اسعار صرف ثابتة بين عملات دول المنطقة، او ضمن هامش تقلبات محددة تزول تدريجياً، بحيث تنتهي بعملة موحدة.
4. التكامل بين انماط تجارتها الخارجية<sup>(20)</sup>.
5. تحقيق مستوى عالي من التنسيق بين سياساتها المالية والنقدية.
6. إقامة مؤسسة نقدية مركزية تمتلك دول المنطقة لقراراتها.
7. التناغم بين العقائد السياسية والاقتصادية بين دول المنطقة<sup>(21)</sup>.



8. توافق رغبة دول المنطقة في التنازل عن استقلاليتهم في شؤون النقد والائتمان والفائدة.

وفي هذا السياق يقول "فرايتس ماكلوب" يجب ان تكون هناك إرادة للتنازل عن السيادة المحلية مجسدة في السياسة النقدية والمالية اولاً، يكون ممكناً تثبيت اسعار الصرف بشكل دائم، ومن ثم سيكون إدخال العملة الموحدة تتوياً لتحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية"<sup>(22)</sup>. وتمة معايير ستة تحدد منطقة العملة المترافق هي:-

#### **Factors Mobility**

#### **1. معيار حرية حركة عوامل الإنتاج**

يرى "روبرت موندلي" ان منطقة العملة المترافق هي لإقليم تبدو فيه قابلية كبيرة لعوامل الإنتاج على الانتقال من الدول ذات التكلفة المترافقية او العائد المنخفض الى الدول ذات التكلفة العالية او العائد المرتفع، مما يحول دون وقوع مشكلات مدفوعات تترجم عن الاختلافات الحدية في الزيادة في التكاليف والاسعار بين دول المنطقة، والتي يمكن عدها بانها مترافق. وعندئذ يمكن عدن تدفق عوامل الإنتاج بدلاً عن تعديل سعر الصرف، والآخر بدلاً عن تغييرات مستويات الاجور الحقيقة نتيجة ظروف العرض والطلب<sup>(23)</sup>.

#### **2. معيار درجة افتتاح الاقتصاد المحلي ازاء التجارة الخارجية**

#### **Openness of Economy Toward Foreign Trade**

يقيس هذا المعيار نسبة السلع المتاجر بها Tradable Goods الى السلع غير المتاجر بها Non- Tradable Goods واتر ذلك في المواجهة بين التوازنين الداخلي والخارجي. مركزاً على مدى الحاجة الى استقرار الاسعار في داخل المنطقة، وكلما ارتفعت النسبة، ازدادت المنافع الناجمة عن قيام منطقة العملة، وانخفضت في الوقت نفسه مدى الحاجة الى



استخدام السياسات المالية والنقدية لحفظ التوازن الخارجي. وباستخدام التحليل نفسه، كلما ازدادت نسبة السلع القابلة للاستيراد والتصدير إلى إجمالي الاستهلاك المحلي، ازداد اثر تعديل سعر الصرف في مستوى الأسعار المحلية، وكلما ازدادت نسبة السلع المتاجر بها إلى السلع غير المتاجر بها، ازدادت حدة الاختلال في مستوى الأسعار، وقويت الحجة ضد اسعار الصرف المرنة<sup>(24)</sup>. ومن الجدير بالذكر، ان درجة افتتاح اقتصاد ما تؤثر في نشوء "الوهم النقدي" Money Illusion، ذلكم ان فعالية تغيرات سعر الصرف في تصحيح الاختلالات الخارجية، إنما يتوقف كثيراً على وجود الوهم النقدي. وفي ظل الاقتصادات المفتوحة التي تتميز بنسبة عالية للاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن تباينات سعر الصرف ستتضمن تغيرات موازية لها في مستوى الأسعار. ومن تم في الدخول الحقيقية، بمعنى عندما ترتبط تغيرات الأجر النقدي بالرقم القياسي للأسعار بما في ذلك الاستيرادات، فقد يصبح سعر الصرف وسيلة عديمة الفعالية لتصحيح الاختلالات الخارجية<sup>(25)</sup>.

### Diversity Of Product Mix

### 3. معيار مدى تنوع مزيج الناتج

يقدم "بيتر كينن" تلخيصاً حول هذا المعيار هي:

1. إن تعرض الدولة متعددة الناتج إلى انخفاض في الطلب على صادراتها الرئيسية، لن يؤدي إلى حصول بطاله حادة للدولة أحادية الناتج.
2. إن العلاقة بين الطلب الخارجي والطلب الداخلي وبخاصة بين الصادرات والاستثمارات ستكون ضعف في الاقتصاد متعدد الناتج، لذا فإن التغيرات الحاصلة في الاستخدام الداخلي نتيجة لتغير الطلب الخارجي لن تكون كبيرة.



3. إن الاقتصاد متعدد الناتج لن يتعرض للتغيرات في معدلات التبادل التجاري Terms Of Trade بقدر ما يتعرض له الاقتصاد احادي الناتج. فكلما ازداد تنوع ناتج اقتصاد ما وبخاصة صادراته، ادى ذلك إلى ابعاده عن التقلبات الخارجية، اي بمعنى إقلال الآثار الناجمة في مركز مدفوعاته، واستقرار اسعاره، وثبات دخله، وذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الايجابية لهذه التقلبات. اما الاقتصاد احادي الناتج او قليل التنوع، فإنه بحاجة إلى مرونة في اسعار الصرف، بعكس ما هي عليه حال الاقتصاد متعدد الناتج.

إن المعايير الثلاث المذكورة أعلاه تمثل معاييرًا تقليدية لتحديد النطاق الملائم لمنطقة العملة المتى، وذلك باعتماد خاصية اقتصادية محددة لكم النطاق. وتعاني هذه قصوراً وهو ابعادها عن إبراز المنافع الاقتصادية المتربعة على إنشاء منطقة العملة المتى باستثناء تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي، والآخرين لا يمكن عدّهما الهدفين الاقتصاديين الوحيدين للحكومات المعاصرة، إذ ان ثمة أهدافاً أخرى من مثل إعادة تخصيص الموارد، وإعادة توزيع الدخل والثروة، وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد تتعارض مثل هذه الأهداف والسياسات الرامية إلى تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي، ناهيك عن صعوبة تعريف التوازن الداخلي بسبب وجود مقاييس بين البطالة والتضخم<sup>(27)</sup>.

4. معيار التكاليف والمنافع:- يعد هذا المعيار اسلوباً جديداً ومطوراً يضع إطاراً عاماً لتحديد منطقة العملة، يأخذ في حسبانه جميع العوامل المحددة لها، ومحاولاً في الوقت نفسه، تقويم جميع التكاليف والمنافع الناجمة عن المشاركة في منطقة العملة من منظور الدولة العضو . وفي ضوء هذا المعيار يجري تعريف منطقة العملة بالموازنة .



بين التكاليف والمنافع، اي على اساس تحليل الكلفة- المنفعة- Cost-Benefit Analysis، وليس على اساس الافتراضية. وينبغي والحال هذه منطقة العملة عندما تتفوق منافعها على تكاليفها. وتمة منافع كمية يمكن تحقيقها من جراء إنشاء منطقة العملة هي:

1. منافع تترجم عن الاقتصاد في الموارد الخاصة بحق الصيرفة.
2. منافع تترجم عن تنامي التجارة وإقلال عدم التوكيد الناشئ عن تحديد سعر الصرف.
3. تترجم عن تحقيق كفاءة أكبر في عمل الآلية النقدية.

اما التكاليف الممكنة Potential Costs فتترجم عن عدم القدرة على تغيير سعر الصرف لتصحيح الاختلال في التوازن، اي فقدان السيطرة على إحدى الوسائل المهمة للسياسة النقدية، بيد ان المدافعين عن اسعار الصرف المرنة لم يعبروا اهتماماً يذكر الى اختلاف الدول في الحجم ودرجة افتتاح الاقتصاد الوطني ازاء التجارة الخارجية، وقابلية عوامل الإنتاج على الحركة، واتجاه السياسات المحلية، بل عدوا جميع الدول الاعضاء في منطقة العملة متساوين في كل ذلك<sup>(29)</sup>.

5. معيار مدى تعرض الدول للخدمات الخارجية ودرجة استجابتها:-  
يتناول هذا المعيار درجة انتظام او عدم انتظام الخدمات الاقتصادية المحلية التي تتعرض لها اقتصادات الدول الاعضاء منطقة الـ ، إذ ان سعر الصرف الاسمي، لا يمكن ان يتحرك في ظل منطقة العملة لتسهيل عملية التكيف مع الخدمات من اي نوع كانت، مما يؤدي الى ان التكاليف المرافقة لفقدان استقلالية السياسة النقدية، سترداد مع ارتفاع درجة عدم انتظام الخدمات بين دول منطقة العملة<sup>(29)</sup>.

6. معيار مدى التشابه في معدلات التضخم:-



لم يتسع لهذا المعيار ان يتبعوا مكانته المهمة ضمن معايير تحديد منطقة العملة المتى، بالرغم من اهميته الفائقة لدى اتخاذ الدولة قرارها الانضمام الى منطقة سعر صرف ثابت. إذ تفترض المعايير المذكورة سلفاً، إن الاختلالات الخارجية إنما تترجم اساساً عن عوامل اقتصادية جزئية Micro Economic Factors من مثل التغيرات في ظروف العرض والطلب في صناعات بعينها. لكن التجربة التاريخية تسفر عن ان الامر قد يكون على خلاف ذلك، ذلك ان الاختلالات الخارجية (اختلالات المدفوعات) قد تحد في الغالب الاعم بواسطه عوامل اقتصادية كليه Macro Economic Factors وفي طليعتها التضخم وقصور سياسة إدارة الطلب. وتتطلب الحال التشديد على الاسباب النهائية للانحرافات في معدلات التضخم، فإذا ما كان محدوداً على اساس وجود خروقات متصلة في اهداف الاستخدام على المستوى المحلي، وفي الضغوطات التي تمليها نقابات العمال، او في درجة تحكم المنتجين في الإنتاج، وفي اتجاهات تطور الإنتاجية.

وفي هذه الحالات، قد يتناكل الحفاظ على سعر صرف مثبت او غير عملي من جهة، وباهظ التكلفة من جهة اخرى. ويعتقد بعض الاقتصاديين إن الانضمام الى منطقة العملة، قد يكون في حد ذاته وسيلة فعالة لتصحيح الاتجاهات السعرية لدى اكثر الاعضاء تاثراً بالتضخم المزمن. بيد انه من المشكوك فيه ما إذا كانت الحكومة في هذه الدولة او تلك، العاجزة عن تنفيذ سياسات مكافحة التضخم قبل الانضمام إلى منطقة العملة تملك في الوقت نفسه القدرة على إقناع مواطنيها بتحمل تكلفة العملة لكي تتمكن ببساطة من الحفاظ على سعر الصرف المثبت المتفق عليه<sup>(30)</sup>.

وفي ضوء استعراض معايير منطقة العملة المتى، يمكن التوصل إلى الحقائق الآتية<sup>(31)</sup>:



- إن منافع منطقة العملة بين عدد من الدول يمكن ان تزداد، إذا كان حجم التجارة البينية كبيراً، كما هي الحال في تجربة الاتحاد الأوروبي.
- إن تكاليف التخلّي عن اداة سعر الصرف يمكن ان تكون اقرا الحالات الآتية:-
  - إذا كانت قابلية العمل ورأس المال على الحركة بين الدول الاعضاء كبيرة.
  - إذا كان اقتصاد كل دولة عضو ذا بنية صناعية متنوعة ينجم عنها صادرات متنوعة الناتج.
  - إذا كانت الصدمات في معظمها مستركبة فيما بينها جمعاً، وليس خاصّة بدولة دون غيرها.

#### المبحث الثاني: إنشاء منظمه العمله المتلى ومحدداتها لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

أولاً: مدى إمكانية إنشاء منظمه عمله متلى بين دول المجلس:

منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين اهتم الاقتصاديون العرب المختصون بالتكامل الاقتصادي والعملات بإنشاء منطقة عملة متلى بين دول الفائض العربية، وهي الدول التي تتضمن اليوم تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وافادوا : تحقيق هذه المنطقة، مسؤولين ذلك على اساس ما تمتلكه تلك الدول من قدرات مالية، نظراً لما يتوافر فيها مجتمعة من فوائض في موازنات مدفوعاتها، وسيطرة حكوماتها على تلك الفوائض المتاتية من إيراداتتها النفطية، وعدم توقيع حصول خلل مستدام في موازنات مدفوعاتها. الامر الذي حدا الاقتصاديين بتشجيع تثبيت اسعار الصرف بين عملاتها، وإقلال الحاجة الى وجود هامش للنقدابات (32). فضلاً عن تشابه اقتصادات هذه الدول من حيث كون القطاع



النفطي يشكل معظم دخولها القومية، وهذا يعني ان بالإمكان إنشاء منطقة عملة متنى لدول المجلس وتثبيت اسعار صرف عملاتها وإيجاد موحدة بينها، في حين ان هناك اشتراطات اخرى وبخاصة السياسية منها، التي يجب ان تتحقق قبل بلوغ ذلك الهدف<sup>(33)</sup>. ونظراً لأن التكامل النقدي يتضمن الاتفاق على اسعار صرف ثابتة دائمة، او إطلاق عملة موحدة، مما يتطلب مركبة السياسة النقدية لدول المنطقة النقدية المتنى. إلا ان من الممكن تحقيق ذلك بشكل تدريجي، بدلاً من القفز دفعة واحدة، وذلك عن طريق تطوير تدريجي لعملة موحدة يتزامن عملها مع العملات المحلية القائمة. وتزايد نسبتها الى الاخرة تدريجياً وباستمرار مع مرور الزمن<sup>(34)</sup>. ويجري تداولها مع العملات المحلية، الى ان يصبح ذلك امراً اعتيادياً لمواطني دول المجلس. ويؤيد وجهة النظر هذه "روبرت مانديل" المتخصص في العملات إذ يؤمن بضرورة تبني العملة الخليجية الموحدة الى جانب العملات المحلية، وهو شبيه ببعض الدول الأوروبية التي تتعامل بعملتين هما العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وعملتها المحلية، وسيأتي اليوم الذي ستتخلى فيه دول المجلس عن التعامل بعملاتها المحلية، لكن "روبرت مانديل" طالبها بعدم التعجل في التخلص من العملات المحلية حالياً<sup>(35)</sup>.

كما يجري إصدار العملة الموحدة من "مصرف مركزي اتحادي" غرار "المصرف الاحتياطي (الفدرالي) الامريكي" الذي تصبح فيه المصارف المركزية لدول المجلس اعضاء عاملين تسهم فيه بنسبة من موجوداتها الاجنبية، لاً عن نسبة من العملات المحلية التي يستطيع "المصرف المركزي الاتحادي"، ان يصدر مقابلها العملة الموحدة، التي تكون حكومات دول المجلس اول من يقبلها في دفع الضرائب إليها، وتسديد الالتزامات تجاهها، وتكون المصارف التجارية اول من يستخدمها



على انها موجودات احتياطيٍ ، وتعزى بوصفها وسائل لإنشاء سوق نقدية قصيرة الاجل، وفي إصدارات مالية طويلة الاجل، وحين يتم تقبل المواطنين لهذه الموجودات المصرفية قصيرة وطويلة الاجل وبشكل تدريجي، يمكن عندئذ للمصرف المركزي الاتحادي استخدام هذه السنادات في عملياته في السوق المفتوحة على نطاق منطقة العملة، مما ييسر حركة رؤوس الاموال والفوائض المالية، ويؤدي إلى إنشاء سوق نقدية ومالية على نطاق منطقة العملة، ويتاح عندئذ للمصرف المركزي الاتحادي استخدام هذه الوسائل لدعم العملات المحلية طبقاً لتعليمات تصدرها لجنة المصارف المركزية المحلية، وهي مشابهة للجنة السوق المفتوحة في المصرف الاحتياطي (الفردي) الامريكي، وبشروع استخدام العملة الموحدة سيكون بإمكان هذه العملة ان تحل محل العملات المحلية المتعددة بشكل تدريجي. ومن البدهي القول ان لدول المجلس مصلحة في ان تجري معاملاتها الدولية بعملة موحدة تحكم بقيمتها بدلاً من إجرائهاها بعملات لا تسيطر على قيمها، زد على ذلك إن دول المجلس ( ) تكون اقدر على تحقيق الإيداع في المصارف الأجنبية بالعملة الموحدة من ايّة دولة منفردة بعملتها المحلية، وافدر على الإقراظ بهذه العملة، وعلى جعل منطقة دول المجلس مركزاً مالياً عالمياً ذا استقلال وثبات<sup>(36)</sup>. ويبقى مع ذلك ضرورياً وبوصفه شرطاً مسبقاً العمل على التنسيق التدريجي بين السياسات النقدية والمالية من ناحية، والسياسات الاقتصادية من جهة أخرى بين دول منطقة العملة المتنى<sup>(37)</sup>. وعندئذ تصبح الاسباب التي تساق عادةً في الدعوة إلى إصدار العملة الخليجية الموحدة هي اسباب اقتصادية وجيهة، إذ يتواقر لدول المجلس عملة قوية وتابعة قادرة على ان تأخذ مكاناً مهماً بين العملات العالمية القيادية، بما يعزز اموال دول



المجلس في التعاملات المالية عن انخفاضات قيم العملات الأجنبية التي تستخدم نظراً لتاكل قيم ارصادتها المالية في الخارج.

#### تانياً: محددات منطقه العمله المتنى لدول المجلس:

إذا ما أردنا تحديد إمكانات التكامل النقدي بين دول المجلس، يجدر بنا ابتداءً إثبات أن هذه الدول تشكل منطقة عملة متنى وبحسب ما يتوافر لها من إمكانات اقتصادية تحقق ذلك، ويتجسد الامر من الناحية العملية في مدى ما تتحققه تلكم الدول من معايير منطقة العملة المتنى التي مرت بنا سلفاً في المبحث الثاني. وفي ضوء معيار حرية حركة عوامل الإنتاج، يتبيّن لنا أن هذه الحرية متوفّرة نسبياً، وبما أن عنصر العمل يكاد أن يكون نادراً، ومعظمه وافد من الدول العربية والاجنبية، لذا فإن أهميته في تكوين منطقة العملة المتنى تبدو محدودة أيضاً. أما عنصر رأس المال النقدي، فحرية انتقاله مضمونة، وليس ثمة قيود على حركته سواء أكان للمعاملات الجارية أم معاملات راس المال طويل الأجل، وبذلك فان اقتصادات مجلس التعاون تفي بهذا المعيار<sup>(38)</sup>. أما معيار درجة افتتاح الاقتصاد الوطني ازاء التجارة الخارجية، فيبيدو جلياً، ان النفط يشكل جل صادرات دول المجلس، وكذا الحال فيما يخص ايراداتها، وتلعب التجارة الخارجية دوراً أساسياً في اقتصادات هذه الدول، وتجري باتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة. أما عن التبادل التجاري البيني، فلا زال محدوداً ولا يتجاوز نسبة (10%) من اجمالي تجاراتها الخارجية<sup>(39)</sup>. لذا ليس ثمة ما يسواح اقامة اسعار صرف مرنّة بين عملاتها، بل تدعو هذه الحقيقة الى تتبّيت اسعار الصرف المقابلة بدلاً من تركها عائمة، إذ ليس هناك تنافس فيما بينها في حقل التجارة الدولية، فضلاً عن غياب احتمال حصول اختلالات في موازن مدفوّعاتها لضاللة حجم التبادل التجاري البيني في الاجلين القصير والمتوسط<sup>(40)</sup>. أما عن معيار مدى تنوّع مزيج الناتج،



فجد ان الناتج الرئيس لهذه الدول متشابه، وهو النفط، ا منطقة إنتاج نوعي واحد ينادي الجانب، يتماثل فيه الطلب على عوامل إنتاج ذات مواصفات موحدة، كما يتماثل فيه الطلب على الناتج من حيث المصدر والتأثير، وهذا ما يخالف معيار مدى تنوّع مزيج الناتج، بيد انه يجعل هذه الدول تشكل منطقة إنتاجية موحدة حيال العالم الخارج، مما يسهل تبادل اسعار صرف عملاتها فيما بينها، وتركها مرنة تجاه بقية دول العالم، وبما ان اسعار النفط تجري على اساس نقد واحد، وهو الدولار الامريكي، وكونها تتحدد بصورة مستقلة في سوق النفط العالمية، لذا فان اسعار صرف العملات المحلية تجاه العملات الاجنبية، لن يكون له تأثير في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول العالم الاخرى<sup>(41)</sup>. وعن مدى تحقق معيار التكاليف والمنافع الناجمة عن منطقة العملة المتلى ، ان التكاليف تقل عن المنافع بكثير، إذا ما اخذنا في الحسبان عدم اتصاف اقتصاداتها بالتعقيد في الـ . الاقتصادية بعامة والبنى المالية والنقدية بخاصة. ونظراً لضعف دور السياسة النقدية فيها بعامة وغلبة الدور المالي الذي تمارسه حكوماتها، واهمية ايرادات النفط في تحديد عرض النقد فيها، فان ما يدعى بـ "فقدان السيطرة على السياسة النقدية" و "التخلّي عن السياسة النقدية"، يصبحان امررين لا اهمية تذكر لهما. فضلاً عن الغياب الكامل تقريباً للمقايسة بين البطالة والتضخم<sup>(42)</sup>. إذ ان البطالة فيها اغلبها اجنبية، لن تسبب لها مشكلات سياسية او اقتصادية، كما ان التضخم اغلبه مستورد، لا تستطيع الدول فرادى التحكم فيه، ان مواجهته مجتمعة سيسهل عليها الحد منه عن طريق المساومات الجماعية<sup>(43)</sup>. زد على ذلك، يجعل تكاليف التكامل النقدي جداً منخفضة، مقارنة بالمنافع التي يمكن ان تحصل عليها دول المجلس<sup>(44)</sup>.



اما عن معيار مدى تعرّض الدول للصدمات الخارجية ودرجة استجابتها، فكما مر بنا سلفاً، ان دول المجلس منفتحة اقتصادياً، لذا تكون عرضة للصدمات الخارجية بشكل سافر، فضلاً عن كونها تتسم بقدر كبير من قدرة راس المال النقيدي على الحركة، لذا فان السلطات النقدية، لن تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية في صنع السياسات النقدية، ومن هنا فان تنسيق السياسات فيها لن ينجم عنه اي فقدان كبير للسيادة<sup>(45)</sup>. إن تشابه اسواق العمل فيها، واتسامها بالمرؤنة من حيث حرية الحركة ومستويات الاجور الاسمية، واعتمادها على عنصر العمل الوافد العربي والاجنبي، وتماثل اقتصاداتها بنبيوياً، من حيث اعتمادها المفرط على صادرات النفط، يعطي اقتصاداتها قدرة على التكيف مع اية صدمات محتملة من دون اللجوء الى إجراء اية تعديلات في اسعار الصرف، كذلك الاصول الاجنبية المتوفّرة لديها عن احتمال اللجوء الى معالجة الازمات المالية إن وقعت بطبع النقود، كما سيجعل من اية صدمة تطال كل دول المجلس وليس دولة بعينها. وفيما يخص معيار مدى التشابه في معدلات التضخم، فقد بات يقيناً ان التضخم ليس ناجماً عن عوامل داخلية من مثل ضغط في الطلب، او قصور في الإنتاج، وإنما ناجماً عن عوامل خارجية تنتهي بفعل استيراداتها المتتامية من الخارج (التضخم المستورد)، وهذا يعني تقارب نسبي في معدلات التضخم، الامر الذي يسهل عليها التنسيق بين سياستها المالية والنقدية في مواجهة اية ضغوط تضخمية قد تنشأ عن ارتباطها القوي بالاقتصادات الرأسمالية المتقدمة<sup>(46)</sup>. وفي ضوء تلك المعايير نخرج بنتيجة فحواها ان هذه الدول مجتمعة تشكل منطقة عملة متى حقاً، مما يؤكّد ضرورة إمكانية اتباعها سياسة اسعار صرف تابته بين عملاتها، بوصفها خطوة تمهدية نحو تحقيق التكامل النقدي فيما بينها.



ومما يدعم هذا التوجه، تماثل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية بين دول المجلس، به الواسع في السياسات المالية يتمثل في كونها لا تفرض ضرائب دخل مهمة على مواطنها، وتحافظ على موازنات حكومية متوازنة بعامة، او بعجز مالي قليل نسبياً، ولا تلجأ اي منها الى الجهاز المركزي بقصد تمويل العجوزات في موازناتها، وتتخفض فيها الرسوم الضرورية على معظم المنتجات. وتتبع سياسات غير تضخمية متمثلة باسعار صرف ثابتة تجاه الدولار، ولا تفرض قيوداً على الصرف الاجنبي، ولا على الاستثمارات وحركة راس المال، وتتبني سياسات اقتصادية حرة، وتسمح بتدقيق حر لرأس المال وبحرية تحويل العملات.<sup>(47)</sup> وتمثل نماذلاً في مجال السياسات النقدية، عرض النقد فيها يتآثر بشكل اساس بمراكز موازين مدفوعاتها من ناحية، وبالاتفاق الحكومي من ناحية اخرى، مما يضعف من وسائل السياسة النقدية الكمية للتأثير في عرض النقد، ويجعل الإنفاق الحكومي هو العامل الاساس في ذلك، اما السلطات النقدية، فينحصر دورها في الإصدار النقدي استجابة للمتطلبات الحكومية، ومراقبة اسعار الصرف، والعمل على ربطها بقاعدة نقدية، او عملة أجنبية، او سلة من العملات، كما تتشابه في انعدام استقلالية سلطات النقد المركزية في رسم السياسات النقدية فيها.<sup>(48)</sup> زد على ذلك انعدام اهمية سعر الصرف بوصفه وسيلة نقدية وبخاصة الصادرات النفط، التي يتحدد سعرها في سوق النفط العالمية. كما ان توحيد سعر الصرف، سيجعل هذه الدول منطقة موحدة تجاه العالم الخارجي من حيث استيراداتها من السلع والخدمات، مما سببزيد من قوتها التساعمية والقاومية لصالحها، لذا فان تنسيق سياساتها النقدية سيغدو مسألة سهلة من دون ان يعني ذلك فقداناً مهماً لسيطرة كل دولة من دول المجلس في مجال النقد والصيغة<sup>(49)</sup>. كما تتشابه دول المجلس في نظم



التجارة، وفي المؤسسات الاقتصادية القائمة، وان هذا التشابه يفتح الابواب على مصارييعها للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية في المجالات كافة، ويضمن عدم تعارضها وبخاصة في مجال اسعار الصرف.

**المبحث الثالث: اسلوب التكامل النقدي وصيغته وتوحيد نظام سعر**

**صرف العملة المترتبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيه**

**اولا: اسلوب التكامل النقدي لدول المجلس وصيغته**

إتخذت قمة مسقط (2001) قرارين مهمين بشأن إقامة تكامل نقدي بين دول المجلس هما:

(1) اعتماد الاسلوب التدريجي في إقامة التكامل النقدي على ان يجري العمل فيه في الاول من كانون الثاني عام 2010 .

(2) تكون صيغة التكامل النقدي على شكل عملة موحدة ترتبط بالدولار الأمريكي.

وقد انعكس قرار الاسلوب التدريجي في تبني معايير اداء اقتصادية في موعد لا يتجاوز عام 2005, يجري خلال هذه المدة تحقيق تقارب في السياسات الاقتصادية بقصد دعم التكامل النقدي. وقد تحقق تقارب بين سياسات سعر الصرف التي اعتمتها دول المجلس بشأن الربط بالدولار الامريكي بسعر صرف ثابت في عام 2002. ومنذ كانون الثاني 2003 اتخذت دول المجلس خطوات عملية باتجاه دعم التكامل الاقتصادي، ودعم التكامل النقدي، تمتثل بمعايير تقارب انتقال العمل ورأس المال، وتبني تعريفة كمركية مشتركة واحدة ازاء العالم الخارجي. وان من شأن هذه التقاربات تحقيق التكامل النقدي، وإطلاق العملة الموحدة في كانون الثاني عام 2010<sup>(50)</sup>. وثمة من يرى ان هذا التاريخ هو ابعد مما هو ضروري لتحقيق التكامل النقدي، وذلك لتوافر اشتراطات المقاربة المطلوبة. فهناك



اتساق في اهداف السياسات النقدية ووسائلها، وتنسيق كامل في سياسات سعر الصرف، من خلال الربط المشترك بالدولار الأمريكي، وتمة تشابه Indicators في السياسات الاستثمارية ازاء الفوائض المالية، وهي معالم تسير باتجاه تلاقي السياسات الاقتصادية لدول المجلس برمتهما، وتجعل الوقت المطلوب لتحقيق تكامل ناري ناجز امراً ممكناً في مدة اقصر مما جرى التخطيط له في قمة مسقط (2001). ومع ذلك قد يكون الثاني مفيداً في كل خطوة تخطوها دول المجلس على طريق التكامل النقدي المنشود<sup>(51)</sup>.

اما الصيغة التي ينبغي ان يتم بها التكامل النقدي بين دول المجلس فقد اقرت قمة مسقط (2001) صيغة العملة الموحدة، مروراً بمدة زمنية محددة اسعار صرف تابعة لا رجعة فيها بين عملات دول المجلس. يجري خلالها التحضير النهائي لإصدار العملة الخليجية الموحدة. وتمة مسوغات عدة تقف وراء اختيار تكمل الصيغة لعل في مقدمتها: ان إصدار عملة موحدة، يعد وسيلة متنى لتحقيق تنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاستثمارية وتتاغمها، الامر الذي يؤدي الى إنشاء سوق نقدية ومالية موحدة، وفرض سعر صرف موحد تجاه اي من العملات الأجنبية تمهدأ لقيام تكامل اقتصادي كامل. وسيوفر إصدار العملة الموحدة، عملة قوية، ومستقرة، ومقبولة في الاسواق المالية العالمية، وسيحميها من التقلبات الدورية، لأن قيمتها تخضع لرقابتها. وسيحسن ذلك من الاشتراطات التي تُؤدّع بها دول المجلس فوائضها المالية واموالها النقدية في اسوق النقد والمال الرئيسية في العالم، وسيجعل منها منطقة مالية دولية مستقلة، ومستقرة، ويزيد من قدرتها التسليمية النقدية والمالية والتجارية حيال العالم الخارجي. زد على ذلك، إن العملة الموحدة ستعمل على إزالة تكاليف المعاملات التي تتضمنها اسعار الصرف التبادلية القائمة بين



عملات دول المجلس الحالية، وإزالة ما يتبقى من عدم اليقين حول تلك الأسعار. وصفوة القول، إن هذه المسوغات تكفي لقيام منطقة عملة، تشكل تكامل نقيدي خليجي عربي مرغوباً فيه<sup>(52)</sup>.

#### تانياً: توحيد نظام سعر صرف العملة الموحدة لدول المجلس:

لقد جرى تقديم مقتراحات عدة حول المتبت أو الرابط المشترك Common Anchor للعملة الموحدة المقترحة بغية إقامة منطقة عملة مثل دول المجلس. وتمة من اقترح جعل المتبت المشترك للعملة الموحدة الجديدة، يقوم على قاعدة الربط إلى رقم فياسي مرجح باستيرادات Import-Weighted Index دول المجلس، ومما يدعم مصداق هذا المقترح اقتصادياً، هو أن مثل هذا الربط لا يعكس أهمية كون معظم صادراتها النفطية، يجري باتجاه الدول نفسها، وهي الدول الرأسمالية المتقدمة، وإن هذا الخيار سيترك لدول المجلس حرية اختيار العملات واوزانها، وتغييرها عندما ترى ذلك ضرورياً. وعليه ستكون هذه الدول حرّة في التحكم بمكونات سلة العملات وبأرجائها، وهي مزيّة مهمة تجعل مثل هذا الربط مفضلاً على سواه من القواعد النقدية الأخرى<sup>(53)</sup>. ونظراً لكون معظم إيرادات النفط كانت بالدولار الأمريكي، فقد كان طبيعياً أن يتم ربط عملات دول المجلس بالعملة الأمريكية، وذلك حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين، وحينذاك ازداد الدولار ضعفاً في سوق الصرف الأجنبي تحولت هذه الدول - ما عدا عمان - إلى ربط عملاتها بحقوق السحب الخاصة أو بسلة خاصة من العملات، تتوافر فيها هوامش كبيرة للتقلبات في أسعار صرف العملات المختلفة، ونجم عن ذلك استقرار ملحوظ في أسعار الصرف بين عملات هذه الدول<sup>(54)</sup>. وهناك من يرى ضرورة الربط بحقوق السحب الخاصة (SDR), Special Drawing Rights، ونظراً لأن معظم مكونات الموازن التجاريه النفطيه وغير النفطيه لدول



المجلس، تجعل منافع الاستقرار الخارجي الناجمة عن الربط بالدولار، تفوق منافع الاستقرار بفعل الربط بحقوق السحب الخاصة، وذلك ناجم إلى حد كبير، من أن معظم صادرات النفط، وجزءاً كبيراً من الاستيرادات، والآصول والخصوم المالية الخارجية يجري تقويمها بالدولار، لذا لا يوجد ما يسواه التحول إلى الربط بحقوق السحب الخاصة<sup>(55)</sup>. وثمة من اقترح ربط العملة الموحدة بسلة تتكون من العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) والدولار، ويرد على هذا المقترن (دعابة الربط بالدولار) من أن ذلك لن يحقق تفوقاً على الربط بالدولار، في ما يتعلق بتنسيق الاستقرار الخارجي، بيد أن هذا الرد لا يراعي التنويع في الآصول المالية الخارجية لدول المجلس، ولا الدخل الناجم عنه، وأن زيادة أهمية هذا المقترن ربما سيظهر مع مرور الزمن، وسيكون من الضروري ادخالها في الحساب، من حيث معيار الاستقرار الخارجي<sup>(56)</sup>. ونعتقد أن نجاح تجربة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، يشكل بدليلاً آخر يستحق الاهتمام في أي تحليل مستقبلي للترتيبات المناسبة لنظام سعر صرف العملة الموحدة القادمة لدول المجلس. وثمة من يتحفظ على الربط بعملة رئيسة معينة من مثل الدولار<sup>(57)</sup> إذ ان الموازننة بين منافع مثل هذا الربط ومساوئه يرجح عدم القيام بذلك لأسباب عدة منها ان التغيير في سعر صرف العملة هذه لن يكون له، في الكثير من الحالات، آية علاقة بوضع ميزان مدفوعات دول المجلس، وإنما بوضع ميزان مدفوعات الدولة المصدرة لذلك العملة، ونعني بها الولايات المتحدة الأمريكية. لذا فإن ربط العملة الموحدة بالدولار سيؤدي، في الغالب، إلى تغيرات في سعر صرف العملة الموحدة نتيجة عوامل خارجية لا قبل لها بالسيطرة عليها، مما قد يضر بوضع العملة الموحدة، وبمركز ميزان مدفوعات دول المجلس، وبالاستقرار الداخلي لمستوى الأسعار فيها، ويترتب على ذلك الحاجة إلى احتياطيات



اجنبية اكتر مما سيكون عليه الحال في ظل نظام اسعار الصرف القابلة للتعديل Adjustable Par Values، إذا كانت العوامل المؤثرة في توازن اسعار صرف عملتي دول المجلس، والولايات المتحدة الأمريكية ليست وثيقة الصلة بعضها ببعض<sup>(58)</sup>. إن هناك احتمالاً قوياً بان يؤدي الربط بالدولار ذا سعر صرف متقلب باستمرار، الى ان يتحوط المصدرون في الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذه التقلبات، برفع اسعار سلعهم المصدرة الى دول المجلس لمواجهة عدم التوكد من مسيرة اسعار الصرف المستقبلية<sup>(59)</sup>. وبالرغم من هذه المساوىء الانية والمحتملة، فان متابعة متنامية للترتيبات الخاصة لاسعار صرف العملات الخالية العربية حتى عام 2003 تسفر عن نجاح سياسة الربط بالدولار وفعاليته لمدة طويلة من الزمن، مما ضمن لها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وتسهيلاً للمعاملات التجارية والمالية والمحاسبية، لاسيما في ظل اسعار النفط ومشتقاته المقيمة بالدولار<sup>(60)</sup>. وتم في مطلع عام 2003، وتنفيذ اقرارات المجلس الاعلى لدول المجلس، استكمال ربط عملات دول المجلس بالدولار الامريكي بسعر صرف ثابت، وجاءت هذه الخطوة المهمة في تاريخ مشروع التكامل النقدي لدول المجلس، بعد ان كانت اسعار الصرف التقاطعية بين خمس عملات من اصل ستة ثابتة لمدة تقارب العقدين من الزمن، بالرغم من الربط الرسمي المذكور انفاً. وكان تقلب سعر الصرف التقاطعي للعملة السادسة خلال تلك المدة ضئيلاً، بالرغم من ربطها بسلة من العملات. وبقيام نظام سعر الصرف الجديد، اضحى الدولار المتبترك المشترك لعملات دول المجلس، مما الغى مخاطر تقلب سعر الصرف بين دول المجلس والمخاطر ذات العلاقة بالدولار الامريكي<sup>(61)</sup>. اما عن المؤسسة النقدية المسئولة عن إصدار العملة الموحدة، فقد فرر المجلس الاعلى لدول المجلس (في فراره المتخد في



18-19 كانون الاول عام 2005) إنشاء "السلطة النقدية المشتركة" التي ستكون مستقلة في قراراتها، وان تبدأ على شكل مجلس نقيدي يتحول إلى "مصرف مركزي خليجي"، وان مهام السلطة النقدية المشتركة تتمثل في رسم السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف وتتنفيذها، فضلاً عن وضع مواصفات العملة الموحدة، والتعليمات ذات العلاقة بإصدارها، وإدارةاحتياطياتها الأجنبية<sup>(62)</sup>. وفيما يخص تسمية العملة الموحدة ومواصفاتها وفاتها، وطبعها، وتحديد موعد إطلاقها في الأسواق، لم يجر الاتفاق عليه حتى كتابة هذه السطور. ونقترح إطلاق اسم "الدينار الخليجي العربي" للعملة الخليجية الموحدة.<sup>(\*)</sup>

#### **المبحث الرابع: افاق التكامل النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:**

يتطلب مشروع التكامل النقدي لدول المجلس اتساقاً بين اهداف السياسات الاقتصادية المحلية، وتناغماً بين المتغيرات الاقتصادية المتممة بالعجزات المالية، ومعدلات النمو النقدي، ومعدلات النمو الاقتصادي. وهذا يتطلب تقاربًا اقتصادياً يتجسد بما يطلق عليه بتحقيق معايير التقارب Convergence Criteria التي تم الاتفاق عليها بعد دراسات مستفيضة، قامت بها اللجنة الفنية للتكمال النقدي، وتم رفعها الى لجنة محافظي مؤسسات النقد والمصارف المركزية، إذ تم الاتفاق على معايير التقارب ذات علاقة بالسياسة النقدية، وآخرى ذات علاقة بالسياسة المالية. وقد اقر المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون في دوره انعقاده السادس والعشرين 18-19 كانون الاول من عام 2005 ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي وللجنة محافظي مؤسسات النقد والمصارف المركزية بشان هذه المعايير<sup>(63)</sup>. و Ashton معايير التقارب النقدي على معيار معدلات



الفائدة، ومعيار معدلات التضخم، ومعيار مدى كفاية احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي. وهذه المعايير ذات صلة وثيقة بالسياسة النقدية، ويتوقع من كل دولة أن توفق بين معالمها الاقتصادية Economic Indicators و هذه المعايير، لكي تتهيأ للانضمام إلى مشروع التكامل النقدي<sup>(64)</sup>. و اشتغلت معايير التقارب المالي على معيار نسبة العجز السنوي في مالية الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعيار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي<sup>(65)</sup>.

وقد وجه المجلس الأعلى لدول المجلس بضرورة الاتفاق على كيفية حساب معايير التقارب النقدي والمالي، بغية التمكن من تطبيقهما بوصفهما معياري الانضمام واستمراريته بهما عقب فیام التكامل النقدي، نظراً لما تمارسه السياسة المالية من تأثير قوي في النشاط الاقتصادي، ومن تم في طلب السيولة (عرض النقد). كما ان العجز في المالية العامة له تأثيره الخاص والقوى في زيادة المديونية، وفي زيادة عرض النقد<sup>(66)</sup>. ومع ذلك ينبغي توافر الإرادة السياسية لتوجيه السياسات النقدية والمالية نحو هدف مشترك، وليس نحو أهداف وطنية صرفة. وبالرغم من اتفاق دول المجلس على هذا الامر، بيد ان اصحاب سلطنة عمان من الانضمام لمشروع التكامل النقدي والعملة الموحدة، وإلغاء الكويت ربط عملتها بالدولار، ولم يبق إلا اربع دول غير مهبة في الاصل لإطلاق العملة الموحدة. كما ان قصور إجراءات تنفيذ مبدأ المواطن الاقتصادية والتعامل بالمثل بين دول المجلس، فضلاً عن ان إعلان دولـة الإمارات تطبق ضريبة القيمة المضافة في عام 2009، تعد واحدة من العوائق الرئيسة امام إطلاق العملة الموحدة، ما لم تطبق بقية الدول هذه الضريبة. إن ما تقدم ذكره تواً، يعكس عدم جدة الالتزام الحقيقي بهذا المشروع، ويشكّ بعض محافظي المصارف المركزية بإمكانية الإعلان عن العملة الموحدة في



موعدها المقرر، مما سيعيق الوصول إلى الهدف النهائي والذي يتمثل بتحقيق التكامل النقدي وإطلاق العملة الموحدة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني لعام 2010.

إن تبني دول المجلس لمشروع التكامل النقدي الذي يتوجه بالعملة الخليجية الموحدة قد تم التخطيط له على ثلاثة مراحل، إذ تم تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال بين دول المجلس في المرحلة الأولى. كما سيتم إزالة، أو الحد من تكلفة الصرف بين عملات دول المجلس مع مطلع عام 2010 في المرحلة الثانية. وتم البدء بتنفيذ السوق الخليجي المشتركة، والمواطنة الاقتصادية الدالة، بما تتضمنه من حرية انتقال العمل، وحرية التملك. بما في ذلك امتلاك أسهم الشركات في المرحلة الثالثة. ودعا بعض المسؤولين الخليجيين إلى إصلاح سياسة العملة، مسوغين ذلك من أن ربط عملات دول المجلس بمبنية مشتركة هو الدولار، وسيضطر المصادر المركزية إلى افقاء اثر السياسة النقدية الأمريكية، في الوقت الذي لا تتناغم اقتصادات المجلس مع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(67)</sup>. ناهيك عما تعانيه دول المجلس من معدلات عالية للتضخم المستورد، وتراجع سعر صرف الدولار إلى مستويات منخفضة في الأسواق العالمية، مما يجعل المصادر المركزية لدول المجلس عاجزة عن الحفاظ على ربط عملاتها بالدولار، ومحاربة التضخم في آن واحد. وهنا يجري تانية توقيع ضرورة التخلص من الربط بالدولار واستبداله بسلة خاصة مكونة من عينة من عملات أهم الدول التي تستورد منها دول المجلس النسبة الأكبر، على أن تكون مرجحة (موزونة) بالحصص النسبية لتلك الدول مما تستورده دول المجلس منها، وعندما ستتوحد نظم الربط، ويتوفر عامل مهم من عوامل التنااغم في سياسات سعر الصرف بين المجلس<sup>(68)</sup>.



وستبقى الإيرادات النفطية المتزايدة الناجمة بفعل ارتفاع اسعار النفط، التضخم، والسياسات النقدية والمالية التوسعية، والطبيعة المفتوحة لاقتصادات المجلس، شكل برمتها عائق امام إصدار العملة الموحدة في موعدها المقرر في مطلع عام 2010. وربما يتم إطلاق العملة الموحدة محاسبياً في المرحلة الاولى بهدف تهيئة المواطنين لمفهوم العملة الموحدة، كما حدث لا الاوروبية الموحدة (اليورو) بيان المدة (1999-2002)، حتى تم إطلاقها فعلياً بوصفها عملة ملموسة، ويشير نائب الامين العام المساعد لمجلس التعاون للشؤون الاقتصادية "د. ناصر القعود"، ان الإطلاق المحاسبي للعملة الموحدة سيكون جزءاً من الاعداد لإصدارها للتداول. ان هذه المرحلة ستتعدد مسالتين مهمتين هما: اسم العملة، وقيمتها التبادلية مع المتبت المشترك، ومن تم سيكون هناك مسمى للعملة وقيمتها مقابل عملات الدول الاعضاء<sup>(69)</sup>.

ونخلص من كل ما نقدم انفا، ان إطلاق العملة الموحدة في تبادل شهر كانون الثاني من عام 2010، يشكل هدفاً طموحاً لاقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعد ان توافرت انجازاته نظراً لتباطؤ الإرادة السياسية في تبني خطوات اقتصادية رئيسية، باستثناء تطبيق الاتحاد الكمركي في عام 2003، وإنشاء السوق الخليجية المشتركة في عام 2007، والاتحاد النقدي الذي من المؤمل قيامه في عام 2010، يد انها تبقى رهينة قرارات تنفيذية مستقبلية<sup>(70)</sup>. وفي مسک الخاتم نقول، انه مهما توافرت الظروف الاقتصادية الموضوعية، ومهما كانت براعة التحليل الاقتصادي وعمقه، الذي يظهر مزيات التكامل النقدي مقارنة بتكتاليفه، فان الإرادة السياسية المؤانئة لدى حكومات دول المجلس، هي التي تقرر إقامة التكامل النقدي بين دول المجلس، ذلك ان عملية التكامل النقدي ، التنازل بدرجة او باخرى عن السيادة النقدية. وعلى هذا الاساس،



ان لا تكون الإرادة السياسية هي مجرد استجابة للعوامل الاقتصادية التي باتخاذ القرار؛ التكامل النقدي، كنها ينبغي ان تكون إرادة توافر على اتخاذ القرار، وتهيئة الترتيبات اللازمة، وتترك مهمة التنفيذ للمسؤولين المختصين في حقل الاقتصاد الدولي، والعملات، والتكتلات الاقتصادية الدولية، مع قيامها بمتابعة التنفيذ وبشكل مستدام.

### الاستنتاجات والمفتوحات

#### أولاً : الاستنتاجات

تمكن الباحث من الخلوص الى الاستنتاجات الآتية:

1. لدى فحص مدى تطابق معايير منطقة العملة المتّي مع معطيات واقع الاقتصادات الخليجية العربية، تبين انها مجتمعةً تشكّل منطقة عملة متّي حقاً، مما يؤكّد ضرورة تبنيها سياسة اسعار صرف تابعة بين ، بوصفها خطوة تمهدية صوب تحقيق التكامل النقدي فيما .
2. تشير التجربة التاريخية للدول الخليجية العربية، انها لم تلجا إلى تعديل اسعار صرف عملاتها إلا نادراً، احتفال استخدامها لهذا المخرج في ظل الظروف التضخمية المختلفة، او لاي سبب اخر.
3. ان التشابه بين الاقتصادات الخليجية العربية بنويها، وبخاصة اعتمادها المفرط على الصادرات النفطية، ومرونة حركة العمل، والاجور والاسعار، فضلا عن تماثل اسوق العمل، وإعتمادها على عنصر العمل الوافد، سيعطيها قدرة على التكيف مع ايّة صدمة مستقبلية .
4. ان ضعف دور السياسة النقدية، وهيمنة الدور المالي الذي تمارسه حكومات دول المجلس، واهمية ايرادات النفط في تحديد عرض النقد



، فإن ما يدعى بـ "فقدان السيطرة على السياسة النقدية" ، و "التخلي عن السياسة النقدية" ، يصبحان عديمي الأهمية في إطار الانضواء تحت لواء التكامل النقدي.

5. إن من الممكن إطلاق العملة الموحدة بشكل تدريجي يتلازم عملها مع العملات المحلية القائمة، وتترافق نسبتها إلى الأخيرة تدريجياً وباستمرار مع مرور الزمن، ويجري تداولها مع العملات المحلية، إلى أن يصبح ذلك أمراً اعتيادياً لمواطني دول المجلس، وصولاً إلى انحسار دور العملات المحلية، وتلاشي دورها مستقبلاً.
6. إن الأسباب التي تساق عادة في الدعوة إلى إنشاء العملة الموحدة ، أسباب اقتصادية وجيهة، إذ توفر عملة قوية وتابعة، وتتخد لها مكانة مهمةٌ بين العملات القيادية الأخرى ، بما يعزل الارصدة المالية لدول المجلس في الخارج عن إخفاضات قيم العملات الأجنبية المعتمدة.
7. إن خروج دولة الكويت عن نظام الربط التأسيسي بالدولار، وتوسيع سلطنة عمان انسحابها النهائي من الانضمام إلى مشروع العملة الموحدة، يعدان من العوائق المهمة بوجه إصدار العملة الموحدة في موعدها المقرر في باكورة عام 2010.
8. يحتمل إطلاق العملة الموحدة محاسبياً في مستهل عام 2010، بهدف تهيئة المواطنين لمفهوم العملة الموحدة، الأوروبيّة الموحدة (اليورو) إبان المدة (1999-2002)، حتى تم إطلاقها فعلياً. وسيكون الإطلاق المحاسبي للعملة الموحدة جزءاً من الإعداد المستقبلي لإصدارها للتداول.

#### تانياً: المقترنات:

انتهى الباحث إلى تقديم المقترنات الآتية:



1. توكيد أهمية التخلّي عن الربط بالدولار بوصفه متبّع مشتركة للعملة الموحدة، واستبداله بالربط بسلة من العملات القائمة على رقم قياسي مرّجح بإسْتِيرادات دول المجلس من دول العملات التي تؤلّف هذه السلة، ويكون اختيار هذه العملات وأوزانها من صلاحية دول المجلس، من دون ان تخضع لتحكم خارجي لا سلطان لها عليه.
2. ان نجاح تجربة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، يشكّل بدءاً اخذه في الحسبان عند اي تحليل مستقبلي للترتيبات المناسبة لنظام سعر صرف العملة الموحدة القادمة لدول المجلس.
3. ضرورة إنشاء صندوق للتثبيت المالي، يجهز دول المجلس بمخطط للتأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية، ويضفي إستقراراً على الإنفاق، وعلى الأسعار النسبية، وعلى الطلب الكلي، وذلك لمواجهة التقلبات غير المتوقعة في الدخول.
4. ينبغي رفد الموازنات بموارد ضريبية مستمرة، لكي يمكن تحقيق نوع من الاعتماد على الدات في الإيرادات الحكومية وتحقيق الاستقرار المنشود في النمو الاقتصادي بعيداً عن التأثيرات الخارجية، كما يقترح تطبيق ضريبة القيمة المضافة، على مستوى دول المجلس، كونها أحدث الضرائب التي تفرض في الدول المتقدمة، والتي يتوقع ان يكون توزيع وعائدها الضريبي أكثر عدالة وإنصافاً للمساهمين فيها كافة.
5. ترسّيخ ما يمكن تسميته بتكامل عمليات التنمية الاقتصادية بين دولاً المجلس، بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية وتتوسيعها، ورفع درجة استجابة العرض لتغيرات الطلب في إطار السوق الخليجية المشتركة، عن إعطاء أهمية خاصة للإسراع في تنفيذ مشاريع الربط المشتركة لتوثيق اواصر التكامل في حقل الكهرباء والاتصالات وخطوط نقل الغاز، والسكك الحديد، والطرق الدولية بين دول المجلس.



6. التسديد على حinia التكامل المالي في ظل الاندماج وإنشاء عدد محدود من المؤسسات المالية الضخمة القادرة على العمل في موقف تنافسي افضل، حيال التكتلات الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية، ظل تحرير تجارة الخدمات المالية، ودخول المؤسسات الدولية العمل في دول المجلس بحكم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
7. إعطاء اهمية خاصة لاسواق الاوراق المالية لدول المجلس، في إطار التكامل المالي، وتطويرها وزيادة حجمها وقدرتها الاستيعابية، واستحداث مؤسسات مالية متخصصة لتسهيل انسياط عمليات التبادل في السوق في جو من المنافسة وبخاصية المصارف الاستثمارية، وصانعي الاسواق، والوسطاء.











**Monetary Integration Prospectives :A study in the  
Experience of Arab Gulf Cooperation Council  
countries (GCCCs<sub>s</sub>)**

**Dr. Abdullah Fadhl Al-Hayali**



Lecturer/Dept. of Economic &  
Social Studies  
Regional Studies Center/  
University of Mosul

### Abstract

The structural Similarity of Arab Gulf economies and the harmony of its economic, Financial and monetary Policies ,besides, as it is an optimum Currency area , that determine adopting fixed exchange rates Policy, also founding a uniform Currency has economically justifiable and notable reasons as it provide a strong and stable Currency Which Will have a status among the World leader Currencies, that will set aside financial stocks in abroad from foreign Currencies values depreciation .Moreover, affirming the significance of giving up Pegging with dollar Which is as Common anchor ,and replacing it with basket of Currencies based on import-Weighted index of GCCCs from currencies, which Consists this basket .Further, Euro is an alternative to be taken into consideration of suggested Uniform Currency exchange rate system.

هوامش البحث ومصادره

- (1) Bela Balassa ,The Theory of Economic Integration, George Allen and Unwin , London ,1962.

اقتبست من:-

د. نايف علي عبيد, مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل, سلسلة اطروحات الدكتوراه (28), الطبعة الاولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, شباط 1996, ص 28.

(2) T. Hitiris, European Community Economics ,2nd .ed. ,Símom and Schuster International Group, London,1991, PP. 122-123 .

(3) مجلس التعاون لدول الخليج العربية, الامانة العامة, الاتفاقية الاقتصادية الموحدة, مقدمة الانفاقية والملاحق, الرياض, 1981.

(4) <<<http://www.gcc-org/Archiev/chapt8.htm1>>>.

(5) فتحي محمود سكك, "تأثير الاتحاد النقدي ( ) التجارة والاستثمارات البينية", ورقة قدمت إلى ندوة (العملة الخليجية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المتطلبات والتطورات), عقدت في غرفة تجارة وصناعة دبي للمدة 11-12 نيسان 2006, الإمارات العربية المتحدة , دبي, 2006, ص ص 8-9.

(6) جامعة الدول العربية وآخرون, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009, الامانة العامة, القاهرة, 2009, ص 19 وص 266 وص 272.

(7) د. عبد المنعم السيد علي, الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة, الطبعة الاولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, تشرين الثاني 2008, ص 80.

(8) Fritz Machlup, A History of Thought on Economic Integration , The Macmillan press, Columbia University , New York, 1977,P.20.

(9) Ibid. , pp. 22-23.

(10) جون ولیامسون, "مفهوم وصور واهداف التكامل النقدي", ورقة قدمت الى التكامل النقدي العربي (المبررات-المشاكل-الوسائل), بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الاولى, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت, نيسان 1981, ص 42.

ذلك ينظر :

Peter Robson, The Economics of International Integration, Studies in Economics (17), MA: Allen and Unwin, London, Boston, 1980, pp.62-63.

(11) جون ولیامسون, المصدر السابق, ص 43.

Peter Robson, *The Economics of International Integration*, Studies in Economics (17), MA: Allen and Unwin, London, Boston, 1980, pp.62-63.

<sup>43</sup> (11) جون ولیامسون، المصدر السابق، ص 43.



- (12) Fritz Machlup ,op. cit., pp.125-126.
- (13) جون ولیامسون، المصدر السابق، ص ص 43-47  
 كذلك ينظر:
- Arthur I. Blomfield, "The Historical Setting", Paper Presented at European Monetary Unification and its Meaning to the United States, edited by Lawrence B. Krause and Walter S. Salant, Brookings Institution, Washington Dc, 1973 , pp. 31-32.
- (13) Fritz Machlup, op.cit .,P.23.
- (14) د. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومتذراها للتكامل العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول 2004، ص ص 168-169.
- كذلك ينظر: - محمد لبيب شقير، "مقدمة تحليلية"، التكامل النقدي العربي (المبرراتـ المشاكل - الوسائل)، المصدر السابق، ص 18.
- (15) د. عبدالحميد إبراهيم ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 1981، ص ص 378-379.
- (16) فؤاد مرسى، "المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها" ، ورقة قدمت الى التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل)، المصدر السابق، ص 670.
- (17) محمد لبيب شقير، المصدر السابق ، ص 17.
- (18) د. عبد المنعم السيد علي، المصدر السابق، ص 27.
- (19) -C.p.Kindleberger ,International Economics, 5th.ed., Homewood, Iee, Irwin, 1973, PP.424-432.  
- H.G. Grubel, The International Monetary System, 3rd.ed., Penguin Books, Harmonds Worth ,1977,PP.109-117.
- (20) Fritz Machlup , op.cit . , P.21.
- (21) H.G Grubel , op.cit., P.206.
- (22) Fritz Machlup , op.cit . , P.71.
- (23) Robert A. Mundell, "A Theory of Optimal Currency Areas", American Economic Review, Vol.(51) ,No.(4), September1961, P.663.



- (24) R.N. Cooper (ed.), International Finance: Selected Readings, Penguin Modern Economics Readings, Harmonds Worth: Penguin Books, 1969, PP.223-234 .
- (\*) يعرّف الوهم النقدي بأنه سهولة تقبل الأفراد لتخفيضات في دخولهم الفعلية والناجمة عن زيادة الأسعار، أكثر من تقبلهم لفكرة تخفيض دخولهم النقديه.
- (25) الفريدو ميديو، "التكامل النقدي العربي: فوائده وعقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه (التكليف والفوائد)"، ورقة قدمت الى التكامل النقدي العربي (المبررات- المشاكل-الوسائل)، المصدر السابق، ص 552.
- (26) John R. Presely and Geoffrey E.J. Dennis, Currency Areas, The Macmillan Press, London ,1976, P.24.
- (27) د. عبدالمنعم السيد ، المصدر السابق، ص ص 41-40
- (28) ) John R. Presely and Geoffrey E.J .Dennis ,op. cit. ,p.26.
- (29) Nick Chamie ,Alain Deserves and René Lalonde, Optimum Currency Areas and Shock Asymmetry: A Comparison of Europe and the United States, Working Paper (94), Bank of Canada, Ottawa, 1994, P.1.
- (30) الفريدو ميديو، المصدر السابق، ص 553
- (31) د. عبدالمنعم السيد ، المصدر السابق، ص 44.
- (32) عبدالمنعم سيد علي،"الوضع الاقتصادي والنقدي الخارجي للقطار العربية ودور الفوائض المالية في إمكانية تحقيق التكامل النقدي العربي"، ورقة قدمت الى التكامل النقدي العربي (المبررات- المشاكل-الوسائل)، المصدر السابق، ص 483
- (33) المصدر نفسه، ص 484
- (34) H.G Grubel, OP.Cit. ,PP.212-213.
- (35) د. انس بن فيصل الحجي،"العملة الخليجية الموحدة بين الدينار والدرهم والريال" ،جريدة "الاقتصادية" السعودية، الرياض، 2008 .
- (36) برهان الدجاني ،"تحليل واقع التعاون الاقتصادي العربي المالي وموقع التعاون النقدي فيه" ،ورقة قدمت الى التكامل النقدي العربي (المبررات- المشاكل-الوسائل)، المصدر السابق، ص ص 135-136 .
- (37) د. عبدالمنعم سيد ، المصدر السابق، ص 488



- (38) د. عبد المنعم السيد ، المصدر السابق، ص106.
- (39) المصدر نفسه، ص80.
- (40) المصدر نفسه، ص107.
- (41) المصدر نفسه، ص106.
- (42) المصدر نفسه، ص110.
- (43) المصدر نفسه، ص109.
- (44) المصدر نفسه، ص110.
- (45) كريم نشاشبي، "نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الأقطار العربية"، ورقة قدمت إلى التكامل النقدي العربي (المبررات- المشاكل- الوسائل)، المصدر السابق، ص193.
- (46) د. عبد المنعم السيد ، المصدر السابق، ص107.
- (47) المصدر نفسه، ص108.
- (48) كريم نشاشبي، المصدر السابق، ص193.
- (49) د. عبد المنعم السيد ، المصدر السابق، ص108.
- (50) جامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامانة العامة، القاهرة، 2004، ص 165.
- (51) د. عبد المنعم السيد ، المصدر السابق، ص117.
- (52) المصدر نفسه، ص ص121-124.
- (\*) وهو عبارة عن المتوسط الحسابي لأسعار صرف العملة المعنية لدولة ما مقابل العملات الأخرى، نسبةً إلى مدة أساس، مرّجحة بحصة كل دولة في مجموع استيرادات الدولة المعنية.

يُنظر:

A. B.Crocket and Saleh M. Nsouli, "Exchange Rate Policies For Developing Countries", Journal of Development Studies, Vol.(13), No.(2), January 1977, P.650.

- (53) د. عبد المنعم السيد علي، المصدر السابق، ص 130.
- (54) كريم نشاشبي، المصدر السابق، ص ص167-168.
- (55) د. عبد المنعم السيد ، المصدر السابق، ص 132.
- (56) المكان نفسه.

(57) A.B. Crocket and Saleh M. Nsouli , OP.Cit. P.848.

(58) Loc. Cit.



- (59) د. عبدالمنعم السيد ، المصدر السابق، ص 133.
- (60) المصدر نفسه، ص ص 125-126.
- (61) أحمد الصویلخ، "تأثير الاتحاد النقدي ( ) السياسات النقدية والمالية" ورقة قدمت الى ندوة (العملة الخليجية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:المتطلبات والتطورات)، المصدر السابق، ص ص 3-4.
- (62) المصدر نفسه، ص ص 6-7.
- (\*) يجد هذا المقترن سنه الاساس استنادا الى الاصول التاريخية للدولة الإسلامية، وتاريخ العملات الإسلامية منذ عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، واستخدام "الدينار الذهبي" وأجزاءه "الدرهم الفضي" منذ القرن الثامن الميلادي، وكانت نسبة التبادل بين الدينار والدرهم قائمة على وزنيهما، إذ أن مثقالاً واحداً من الذهب يساوي (5,6) مثقال من الفضة. وبناءً على هذه النسبة، تم تثبيت سعر التبادل بينهما حينذاك على أساس دينار واحد لكل عشرة دراهم. وتم استخدام هذا المعيار لمدة طويلة من الزمن. وهذا ما انتهت إليه خطة العملة الخليجية المقترنة، التي وضعها الاقتصادي المختص بالعملات والتكتلات الاقتصادية الدولية" روبرت مانديل" في عام 1975.
- بنظر: د. أنس بن فيصل الحجي، المصدر السابق ص ص 1-2.
- (63) أحمد الصویلخ، المصدر السابق، ص 4.
- (64) المصدر نفسه، ص 5.
- (65) المصدر نفسه، ص 6.
- (66) المكان نفسه.
- (67) د. عبدالمنعم السيد ، المصدر السابق، ص ص 169-171.
- (68) المصدر نفسه، ص ص 171-172.
- (69) (الجريدة) الكويتية، العدد (551)، الاربعاء 4 اذار 2009، ص 13.
- (70) سيف سعيد السوادي، "العملة الخليجية الموحدة: نحو افاق تفافه جديدة"، دراسة منشورة على الرابط الآتي:-  
[<<http://www.s.al sowaidi@qu.edu.qa>>](http://www.s.al sowaidi@qu.edu.qa).



### الملحق الاحصائي

**المعالم الرئيسية للمتغيرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول**

**الخليج العربيه لعام 2008**

#### الملحق (1)

دوله	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون وحدة دينار )	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار )	الناتج المحلي الإجمالي بال العملات المحلية (مليون دولار )	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار )	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار عام 2007 (مليون دولار )	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار عام 2008 (مليون دولار )	معدل التضخم السنوي (معدل التغير السنوي في الرسم القياسي لأسعار المستهلك) (%)	عدد السكان (الف) (الف) ( )	إنتاج النفط الخام (برميل/يوم)	احتياطي النفط (برميل) (مليار برميل)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الغاز الطبيعي المسوق (مليون متر مكعب / )	صادرات النفط الدولار (مليون دولار)
amarat	920,023.4 درهم	9,151.2 دينار	468,800 ريال	250,517	57946	70651	21.9	11.5	4,765	97.80	6,072.0	49.200	0.635
بحرين	9,151.2 دينار	24,388	1,758,001.0 ريال	43815	52574	20.0	3.5	1,123	182.2	0.12	91.0	11.500	1.895
مودعيه	23,049.0 ريال	59,945	102,303	17754	43046	25.0	9.9	24,807	9,317.8	264.25	7,305.0	79.500	7.097
عمان	372,384.0 ريال	44.0	44.0	15180	20898	37.7	15.0	1,448	854.3	15.2	25,172.0	59.800	7.428
قطر	39,787.4 دينار	22.1	22.1	15835	18898	19.3	10.6	3,442	2,680.0	101.50	1.780.0	12.600	7.690

المصدر:- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الامانة العامة،

القاهرة، 2009، صفحات متفرقة.



## (الملاحق) (2)

النوع السنوي في العوامل المؤثرة في التغير في السيولة المحلية (نسبة مئوية)			مكونات السيولة المحلية (نسبة مئوية)		معدل النمو في السيولة المحلية (نسبة مئوية)	نسبة العجز أو الفائض الكلي في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	العجز أو الفائض الكلي في الميزانية العامة (مليون دولار)	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	الإنفاق العام (مليون دولار)	الدول
صافي البنود الأخرى	صافي الإنماء المحلي	الموجودات الأجنبية	شبة التفاصيل	التفاصيل						
24.49	48.45	79.36-	69.55	30.45	19.20	6.0	15.094	20.8	52.014	الإمارات
22.07-	40.90	27.34-	71.78	28.22	18.40	6.7	1.642	22.5	5.480	البحرين
8.22	132.71-	43.80	54.20	45.80	17.65	33.0	154.913	29.6	138.685	السعودية
18.49	28.78	11.84	73.54	26.46	23.06	0.3	204	32.8	19.663	عمان
48.94	56.42	20.47	69.18	30.82	19.78	9.6	9.831	24.1	24.608	قطر
11.25	9.48	32.61	80.09	19.91	15.77	22.5	33.300	23.4	34.63	الكويت

المصدر:- جامعه الدول العربيه وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد

، الامانه العامة، القاهرة، 2009، صفحات متفرقة.



### الملحق (3)

نسبة ارصدة المواريث الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة منوية)	نسبة ارصدة المواريث التجاريه الى الناتج المحلي الإجمالي (منوية)	مواريث المدفوعات(الميزان الكلي) (مليون دولار)	مساهمه العوامل المؤثرة في التغير في السيوله المحليه(نسبة منوية)			الدوله	
			البنود الأخرى	صافي الانتاج المحلي			
				حكومة	مجموع		
6.9	23.2	46,943.5-	7.1-	4.2 -	48.8	22.5- <span style="float:right">الإمارات</span>	
9.3	13.3	294.1-	7.7	4.6-	28.5	17.8- <span style="float:right">البحرين</span>	
28.6	45.2	147,800.0	6.5 -	60.0 -	40.8- <span style="float:right">السعودية</span>		
9.1	28.4	1,825.7	9.1-	20.5-	24.6	13.6 <span style="float:right">عمان</span>	
12.7	27.8	11,926.4	23.0 -	9.8	53.5	20.9 <span style="float:right">قطر</span>	
43.7	43.2	639.0	4.3 -	8.8-	9.8	14.7 <span style="float:right">الكويت</span>	

المصدر:- جامعه الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد 2009، الامانه العامه، القاهرة، 2009، صفحات متفرقه.



## (4) الملحق

نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول المقترضة(مليون دولار)	إجمالي الدين العام الخارجي القائم في دنه الدول المقترضه (مليون دولار)	تنطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للاستيرادات السلعية ( مئوية )	احتياطيات الخارجية الرسمية(استثناء الذهب) (مليون دولار)	الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي	النسبة إلى الناتج القائم الم المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الرصيد الناتج القائم الم المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الدوله
					نسبة نحو			
....	....	....	2.1	31,694.5	....	....	....	الإمارات
....	....	....	3.3	3,937.2	....	....	....	البحرين
....	....	....	3.6	30,342.0	....	....	....	السعوديه
11.5	608.0	6,879.0	6.6	11,445.5	....	....	....	عمان
....	....	....	4.8	9,489.3	....	....	....	قطر
....	....	....	8.9	17,112.6	5.2	7.720	....	الكويت

المصدر:- جامعه الدول العربيه وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد 2009، الامانه العامه، القاهرة، 2009، صفحات متفرقه.



## (5) الملحق

الدوله	اسعار صرف وحدات العملات مقابل الدولار (متوسط المدة)						
	نسبة التغير في قيمة العمله 2008 (%)	2008	نسبة التغير في قيمة العمله 2008 (%)	2008	نسبة التغير في قيمة العمله 2008 (%)	2008	العمله المحليه
الامارات	6.1	3.35	5.8029	6.77	5.4015	0.00	درهم
البحرين	6.7-	3.35	0.5941	6.61	0.5541	0.00	دينار
ال سعوديه	2.3	3.35	5.9254	6.66	5.5105	0.00	ريال
عمان	1.1	3.35	0.6075	6.62	0.5661	0.00	ريال
قطر	1.2-	3.35	5.7516	5.3521	5.5521	0.00	ريال
الكويت	7.2	2.20-	0.4248	1.85	0.3964	5.57-	دينار

المصدر:- جامعه الدول العربيه وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد 2009، الامانه العامه، القاهرة، 2009، صفحات متفرقه.

